أحكام وشروط خاصية تشغيل بطاقات البنك العربي على Google Pay

تنظم الأحكام والشروط التالية آلية إستخدام البطاقات الصادرة من البنك العربي بنظام المحفظة الرقمية على أجهزة العملاء المتوافقة من وقت لآخر.

تشكل شروط الاستخدام هذه اتفاق قانوني مُلزِم بين العميل والبنك العربي وينطبق على العميل و/أو أي شخص آخر يفوضه العميل لاستخدام البطاقات بنظام المحفظة الرقمية. يتعين على العميل مراجعة شروط الاستخدام بعناية قبل إضافة أو استخدام أي بطاقة بنظام المحفظة الرقمية ، ومن خلال قيامه بذلك، يوافق العميل على الالتزام بشروط الاستخدام. تتم قراءة شروط الاستخدام مع أحكام وشروط الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المتنقل، وأحكام وشروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمات الحساب، أحكام وأحكام وشروط بطاقة الائتمان. في حال عدم التوافق بين هذه Google Pay وشروط خاصية تشغيل بطاقات البنك العربي على الأحكام والشروط وشروط الاستخدام تكون شروط الاستخدام هذه هي السائدة.

.

1. التعاريف

- بطاقة تعني بطاقة الائتمان أو الخصم الصادرة عن البنك العربي إلى العميل والتي لا تكون منتهية الصلاحية أو محجوبة أو معلقة أو ملغاة.
- عميل يعنى صاحب الحساب المصرفي المتعلق ببطاقة البنك العربي أو صاحب حساب البطاقة الصادرة عن البنك العربي.
- جهاز يشمل ولكن دون حصر أي هاتف ذكي أو جهاز لوحي أو ساعة ذكية أو أي جهاز آخر متوافق للاستخدام مع نظام المحفظة الرقمية والذي يقرر البنك العربي أنه مؤهل لتسجيل بطاقات البنك العربي ليتم استخدامه في إطار نظام المحفظة الرقمية.
- المحفظة الرقمية تعني خدمة السداد عبر الهاتف الذكي وخدمة المحفظة الرقمية المتاحة عن طريق طرف ثالث والتي تمكن المستخدمين من سداد الدفعات باستخدام أجهزة معينة وبطاقات مسجلة على تلك الأجهزة.
- رمز المرور يعني الرمز السري المطلوب لفتح أي جهاز، بما في ذلك كلمة مرور أو رمز مرور معرف نمطي أو محدد للهوية (بحسب الحال)

2. أحكام عامة

أ. يكون العميل مسؤولا بشكل منفرد على المحافظة على أمن وسلامة الجهاز وسرية غلق الجهاز ورمز التعريف الشخصي ورمز المرور وغيرها من وسائل الدخول إلى المحفظة الرقمية أو بيانات اعتماد البطاقة أو أي معلومات شخصية او معلومات سداد أخرى بشأن الجهاز .لدى مشاركة الجهاز و/أو وسائل الدخول مع أي شخص، قد يكون ذلك الشخص قادرا على استخدام البطاقات والدخول إلى المعلومات الشخصية ومعلومات السداد المتوفرة في نظام المحفظة الرقمية .ينبغي على العميل الحفاظ على أمن وسلامة الجهاز وبيانات التعريف الشخصية بنفس حرصه على حماية أمواله النقدية أو شيكاته أو بطاقة الخصم أو الائتمان الخاصة به، وغيرها من أرقام التعريف الشخصية وكلمات المرور

ب. إن اتفاقية الشروط والحساب التي تنظم بطاقة العميل لا تتغير عند إضافة بطاقته إلى المحفظة الرقمية .ببساطة تتيح المحفظة الرقمية للعميل طريقة أخرى لإجراء عملياته الشرائية باستخدام البطاقة .إن أي فوائد أو رسوم أو تكاليف مطبقة على بطاقة العميل ستكون مطبقة أيضا عندما يستخدم المحفظة الرقمية للوصول إلى بطاقته .قد يقوم مزود خدمة المحفظة الرقمية وأطراف ثالثة أخرى مثل شركات الاتصالات اللاسلكية أو مزودي خدمة البيانات بفرض رسوم على النحو المحدد من قبلهم ويتحمل العميل تلك الرسوم دون أية مسؤولية من البنك..

3. إضافة وإلغاء بطاقة البنك العربي

يمكن للعميل إضافة بطاقاته من البنك العربي إلى المحفظة الرقمية عن طريق اتباع تعليمات مزود المحفظة الرقمية. إن بطاقات البنك العربي التي يحددها البنك هي وحدها فقط المؤهلة ليتم إضافتها إلى المحفظة الرقمية. في حال لم يكن أداء البطاقة أو الحساب جيداً، فلن تكون البطاقة مؤهلة للتسجيل في المحفظة الرقمية. عند إضافة بطاقة إلى المحفظة الرقمية ، فإن المحفظة الرقمية ستتيح للعميل استخدام البطاقة لإجراء المعاملات في المواقع التي تكون فيها المحفظة الرقمية مقبولة. قد لا تكون المحفظة الرقمية مقبولة في جميع الأماكن التي تقبل التعامل ببطاقات البنك العربي.

ينبغي على العميل الاتصال بمزود خدمات المحفظة الرقمية للتعرف على كيفية إزالة البطاقة من المحفظة الرقمية. يمكن للبنك العربي أيضاً ايقاف البطاقة في المحفظة الرقمية في أي وقت بناءا على طلب العميل.

4. الخصوصية و الأمن

1. لن يكون البنك العربي مسؤول عن أي خسارة يتكبدها العميل باستخدامه لنظام المحفظة الرقمية ، إلا إذا كان السبب المباشر هو الإهمال الجسيم و/أو سوء التصرف المتعمد من قبل البنك.
2. في حال الإحتيال أو فقدان أو سرقة الجهاز، يكون العميل ملزما فوراً بإبلاغ البنك عن مثل ذلك الفقدان أو السرقة، إضافة إلى أطراف آخرين مثل مزود خدمة الإتصالات وغيره. وبناء على ذلك سيقوم البنك بترتيب إيقاف كافة معاملات المحفظة للبطاقات. وبالرغم من ذلك، سيكون بإمكان العميل مواصلة استخدام البطاقة البلاستيكية العادية لجميع تلك البطاقات المسجلة. يقوم العميل بموجبه بتعويض البنك عن أية مطالبات أو تكاليف أو رسوم أو خسائر تقع بخصوص أية معاملات تأثرت بإستخدام جهاز العميل قبل إبلاغ العميل للبنك بالإحتيال أو الفقدان أو السرقة أو الطلب من البنك بإيقاف البطاقة.
3. يحتفظ البنك، حسب تقديره المطلق، بحق رفض السماح بأي معاملة في حال ارتيابه بأن هناك خرق لشروط الإستخدام أو وقوع إحتيال أو نشاط غير قانوني.
4. عند إضافة بطاقة المحفظة الرقمية ، يقوم البنك بتجميع معلومات معينة من العميل للتحقق من هوية العميل، من أجل تمكين العميل من إستخدام البطاقة وتسهيل الإشتراك في المحفظة الرقمية.
5. يقوم البنك كذلك بطلب معلومات حساب معينة تتعلق بكل بطاقة يختارها العميل للإستخدام مع نظام المحفظة الرقمية ، بما في ذلك بيانات أحدث معاملة، لكن ليس كامل رقم حساب البطاقة. يوافق العميل كذلك أنه يجوز للبنك ان يقوم بشكل دوري بتجميع وإستخدام بيانات فنية ومعلومات ذات صلة، بما في ذلك لكن دون حصر، معلومات فنية عن جهاز العميل لتسهيل تحديثات الخدمات. ويجوز للبنك إستخدام هذه المعلومات لتحسين منتجاته أو تقديم خدمات أو تقنيات لطالما كانت بالشكل الذي لا يحدد بشكل شخصي هوية العميل.
6. قد تستلم إشعارات من نظام المحفظة الرقمية توضح نشاط حساب البطاقة. في حال لم يرغب العميل باستلام الإشعارات، يمكنه إغلاقها ضمن إعدادات إشعارات الجهاز أو إعدادات تطبيق نظام المحفظة الرقمية.
7. يجب على العميل أن يتعاون مع البنك في أي وجميع التحقيقات والعمل على استخدام أي إجراءات ذات صلة بمكافحة الاحتيال أو غيرها حسب ما يرد من قبل البنك.
8. يتحمل العميل وحده المسؤولية الكاملة عن حماية بطاقاته ومعاملات المحفظة الرقمية وأي معلومات أخرى على جهازه في حالة فقدان أو بيع الجهاز إلى أي طرف أو شخص آخر.

9. في حال خرق سرية الجهاز أو رمز المرور، يكون العميل مسؤولا بشكل كامل ومنفرد ويتحمل كافة الرسوم والتكاليفوالخسائر والأضرار مهما تكن الناشئة عن مثل ذلك الخرق. في حال قيام العميل بالكشف عن رمز المرور عن قصد أو غير قصد، يتعين على العميل تعويض البنك عن أي عملية سداد غير مصرح بها أو رسوم أو تكاليف أو خسائر وأي معاملة تأثرت بسبب مثل ذلك الخرق.

10. ينبغي على العميل القيام على الفور بإبلاغ البنك إذا ما جرى إختراق رمز المرور أو جرى الكشف عنه لشخص أو كيانآخر. يتعين على العميل أن يطالب البنك بإيقاف البطاقة بسبب مثل ذلك الكشف أو الخرق ويقوم بتعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر أو رسم أو نفقة يتكبدها البنك بسبب مثل ذلك الخرق.

11. في حال كان لدى العميل أي تساؤلات أو نزاعات أو شكاوى حول المحفظة الرقمية ، يرجى الاتصال بمزود خدمة المحفظة الرقمية باستخدام المعلومات المقدمة لك عن طريق المورد. إذا كان لدى العميل أي تساؤلات أو نزاعات أو شكاوى حول البطاقة، يمكنه الاتصال بالبنك فوراً باستخدام الرقم المطبوع على الجزء الخلفي من البطاقة.

5. تعليق وتغيير الأحكام

يحق للبنك العربي إنهاء وتغيير شروط الاستخدام هذه أو إضافة أو حذف أي من البنود في شروط الاستخدام هذه في أي وقت. لا يمكن للعميل تغيير هذه الشروط، ولكن تمكنه شروط الاستخدام هذه في أي وقت إزالة جميع البطاقات من المحفظة الرقمية.

يقبل العميل ويدرك بأنه تقع على عاتقه/عاتقها مسؤولية قراءة و استيعاب شروط الاستخدام. يقبل العميل ويدرك بأنه تقع على عاتقه/عاتقها مسؤولية قراءة و استيعاب شروط الاستخدام المحدثة على الموقع الإلكتروني للبنك، ولا يحق له تقديم أي دعوى ضد البنك بسبب عدم إرسال إشعار له / لها أو الموافقة على التغييرات التي أدخلت على شروط الاستخدام من قبل البنك.

6. مسؤولية البنك

إن البنك العربي ليس المزود المحفظة الرقمية، وهو ليس مسؤولا عن توفير خدمة المحفظة الرقمية للعميل. البنك مسؤول فقط عن توفيرالمعلومات بشكل آمن إلى مزود المحفظة الرقمية لاتاحة استخدام البطاقة في المحفظة الرقمية. البنك ليس مسؤولا عن أي فشل في المحفظة الرقمية أو عدم القدرة على استخدام المحفظة الرقمية لأي معاملة. البنك العربي غير مسؤول عن أداء أو عدم أداء مزود المحفظة الرقمية أو أي أطراف أخرى بشأن أي اتفاقية تبرمها مع مزود خدمة المحفظة الرقمية أو علاقات الأطراف الأخرى ذات الصلة التي قد تؤثر على استخدام للمحفظة الرقمية.

7. المراسلات

يوافق العميل على إستلام رسائل إلكترونية وإفصاحات من قبل البنك العربي فيما يتعلق ببطاقاته والمحفظة الرقمية. يوافق العميل علىأنه بإمكان البنكالعربي الاتصال بالعميل عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو عن طريق الهاتف

المتنقل المسجل على حسابه. وقد يتضمن عناوين اتصال من الشركات التي تزاول مهام عملها نيابة عنك لخدمة الحسابات. توافق على تحديث معلومات الاتصال الخاصة بك والمسجلة لدينا بمجرد أن يتم تغييرها.

8. الرخصة

إن الأستخدام الإفتراضي للبطاقة مرخص بإستخدامه من قبل العميل فقط بموجب شروط الإستخدام. يحتفظ البنك بكافة الحقوق غير الممنوحة بشكل صريح للعميل.

يتم منح العميل ترخيصاً غير حصري وغير قابل للترخيص من الباطن وغير قابل للتحويل وشخصي ومحدد لتركيب وإستخدام رموز وغيرها من معلومات الإعتماد المرتبطة بالبطاقة وذلك للقيام بعمليات سداد بالجهاز فقط وفقا لشروط الإستخدام. يكون الترخيص محدد الإستخدام على أي جهاز تمتلكه أو تتحكم به وكما هو مصرح به بموجب أي إتفاقيات طرف ثالث معمول بها.

يتعين على العميل عدم تأجير أو إستئجار أو إقراض أو بيع أو إعادة توزيع أو الترخيص من الباطن أي حق لإستخدام أي بيانات تعريف للبطاقة في المحفظة الرقمية.

يوافق العميل بموجبه أن الأستخدام الإفتراضي للبطاقة في المحفظة الرقمية أو أي من المعلومات التعريفية قد يتم تحديثها أو تحسينها دون إشعار. يجوز للبنك في أي وقت، وفق تقديره المطلق وبدون إشعار مسبق، تعديل، تغيير أو زيادة الحد الإئتماني للبطاقة أو أي عمولة معاملات مسموح بها عند إستخدام البطاقة من خلال المحفظة الرقمية.

9. إتفاقيات ودعم الطرف الثالث

تكون شروط الإستخدام هذه فقط بين البنك والعميل. قد يكون لخدمات طرف ثالث بما في ذلك الناقل اللاسلكي وغيرها من التطبيقات أو المواقع الإلكترونية المدمجة في نظام المحفظة الرقمية إتفاقيات طرف ثالث خاصة بها. قد تخضع لإتفاقيات الطرف الثالث تلك عندما تقوم بتزويد الأطراف الثالثة تلك بمعلومات شخصية من أجل إستخدام خدماتهم أو زيارة تطبيقاتهم أو مواقعهمالإلكترونية أو كما يكون بخلاف ذلك محكوماً بموجب الظروف الراهنة. لن يكون البنك مسؤولا عن أمن أو دقة أو صحة أو ملاءمة أو أي عنصر آخر من محتوى أو عمل المنتجات أو الخدمات من أي طرف ثالث.

تقع على عاتق العميل مسؤولية قراءة وفهم أية إتفاقيات طرف ثالث قبل إضافة أو إستخدام البطاقة من خلال نظام المحفظة الرقمية.

لن يكون البنك العربي مسؤول عن ولا يوفر البنك أي دعم أو مساعدة لأي جهاز طرف ثالث أو برنامج أو منتجات أو خدماتأخرى، إذا كان هناك أي أمور أو أسئلة بشأن منتج أو خدمة طرف ثالث، بما في ذلك أمور تخص تشغيل الجهاز، يرجى الإتصال بالطرف الثالث المعني وفقا لإجراءات ذلك الطرف الثالث بالنسبة لدعم ومساعدة العملاء.

10. القانون المعمول بهـ و الاختصاص القضائي

تُحكم شروط الإستخدام بموجب القوانين **للمملكة الأردنية الهاشمية** وتختص محاكم **للمملكة الأردنية الهاشمية** بالنظر في أية امور متعلقة بها. وعلى الرغم من ذلك، يمكن للبنك العربي اللجوء الى أية محاكم او اختصاص قضائي اخر.

تم تحرير شروط الإستخدام بنص ثنائي اللغة (العربية / الإنجليزية)، ومع ذلك إذا كان هناك أي تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يسود النص العربي.